الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الأهلي» يرفع حصته في «سفن» إلى 15,3٪

أظهر التقرير اليومي لتغيرات الإفصاح عن المصالح ببورصة الكويت، ارتفاع حصة البنك الأهلي الكويتي في شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن إلى 15,3٪. وأوضح التقرير أنه بنهاية تعاملات يوم الاثنين الماضي، ارتفعت حصة «الأهلي الكويتي» في «سفن» من 9,79٪ بزيادة قدرها 5,51٪. ويبلغ رأسمال «سفن» نحو 18,02 مليون دينار، موزعا على 180,2 مليون سهم تقريبا، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد. وتمتلك شركة «أم إتش آي هودلنغ ليمتد» الحصة الأكبر في رأسمال «سفن» بنسبة 29,5٪، تليها حصة البنك الأهلي الكويتي الجديدة بواقع 15,3٪.

تتضمن 7 أسباب.. تضعف الاستقرار المالي للكويت وتؤثر في سمعتها

«الأنباء» تنشر أسباب رفض الحكومة لـ «ضريبة التحويلات»

محمود فاروق

قالت مصادر وزارية مطلعة لـ «الأنباء» إن الحكومة لديها إصرار على الاستمرار في توجهها بشأن الاعتراض على الاقتراح البرلماني بفرض ضرائب على تحويلات الوافدين بعد إقرار اللجنة المالية بمجلس الأمة المسودة الأولية لمشروع القانون الأحد الماضي. وبحسب المصادر فإن الرفض الحكومي يستند إلى 7 أسس بنت عليها كل من وزارة المالية وبنك الكويت المركزي رأيهما الرافض لفرض الضريبة حيث أبدت الحكومة قلقها من التأثير على توجهاتها الاقتصادية لتحويل الكويت لمركز مالي ولوجيستي اقليمي. وأكدت ضرورة التأني ودراسة كافة الجوانب المتعلقة بالتطبيق والآلية التي يمكن استخدامها وغيرها من المتغيرات.

واسباب الحكومة لرفض الاقتراح كالتالي:

1 ـ الضرائب تضعف الاستقرار المالي في البلاد.

2 ـ يشكل القانون مخاطر على سمعة الكويت الدولية.

3 ـ اضعاف قدرة الكويت على مكافحة غسيل الأموال.

4 ـ افراز سوق سوداء بسوق الصيرفة يصعب السيطرة عليها.

5 ـ صعوبة السيطرة على التحويلات المالية خارج النظام المصرفي.

6 ـ تأثير مباشر على عمليات جذب الاستثمار الاجنبي وما يتضمنها من عمالة أجنبية.

7 ـ عدم وجود آلية واضحة لتطبيق الضريبة ونظام العمل داخل المصارف لتطبيق آلية الخصم اثناء التحويلات.

وتسعى حكومة الكويت الى العمل على تحويل الكويت إلى مركز مالي ولوجيستي اقليمي من خلال اطلاق مشروعات تنموية عملاقة لجذب المستثمر الأجنبي والعمل على تحسين وضع الكويت بمؤشر سهولة الأعمال وذلك لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وهو ما قد يتأثر سلبا في حالة اقرار قانون فرض الضريبة على تحويلات الوافدين.

لن نسيطر على التحويلات خارج البنوك.. والسوق السوداء ستتفاقم

الضرائب تضعف عمليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

القانون يعوق جذب الاستثمارات الأجنبية صاحبة الدور الرئيسي في تحول الكويت لمركز مالي عالمي

تراجع التحويلات

بلغ اجمالي التحويلات للوافدين في 2017 نحو 4,1 مليارات دينار بتراجع 10٪ عن مستواها في 2016 البالغ 4,56 مليارات دينار، فيما سجلت اعلى مستوياتها في 7 سنوات بالعام 2014 لتصل إلى 5,1 مليارات دينار بالتزامن مع ارتفاع قياسي في أسعار النفط تخطى معه مستويات 100 دولار للبرميل. وتعادل تحويلات الوافدين من الكويت نحو 10٪ من الناتج المحلي للبلاد، بالإضافة إلى كونها تتخطى ثلث جملة إيرادات البلاد. وخلال العامين الماضيين سجلت تحويلات الوافدين في الكويت تذبذبا كبيرا حيث تراجعت في الربع الثالث من 8,1٪ لتصل إلى 940 مليون دينار لتتراجع إلى ما دون المليار دينار لأول مرة منذ العام 2012.

غسيل أموال وسوق سوداء

احتلت الكويت المرتبة الثالثة خليجيا والرابعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر بازل لمكافحة غسيل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب لعام 2017، بينما جاءت قطر في المرتبة الأولى خليجيا، وجاءت دولة الإمارات في المرتبة الأخيرة بين دول مجلس التعاون. وسجلت الكويت في المؤشر الذي صدر أول أمس 5,53 نقاط لتحتل المركز 90 عالميا. وأكد خبراء ان هناك انعكاسات سلبية لتطبيق القانون على سوق الصيرفة حيث من الممكن ان يقود هذا التوجه إلى نشوء سوق سوداء لتحويلات الوافدين، عن طريق شركات الصرافة او ما يسمى «صرافة الظل» التي حاربتها الجهات الرقابية في اوقات ماضية حتى تخلصت من جزء كبير منها ومن المرجح ان تعود مرة اخرى.

تحذيرات دولية

تتوالى التحذيرات من مؤسسات التمويل الدولية من فرض ضرائب على تحويلات الوافدين حيث أوضح تقرير صندوق النقد ان الضريبة ستؤثر على جاذبية القطاع الخاص ويزيد من تكلفة الإنتاج اذا صاحبت الضريبة زيادة الأجور الأمر الذي يقلل من قدرة القطاع الخاص على المنافسة بالرغم من إمكانية تحسين جاذبية العمالة الكويتية على حساب الأجنبية عبر تقليل فجوة الأجور بالقطاع الخاص.

ويشير الصندوق الى أن الضريبة ستؤدي بشكل حتمي الى غياب الرقابة وظهور السوق السوداء حيث ستكون ضريبة التحويلات غير فعالة ويصعب إدارتها لأنها ستؤدي إلى هجرة الحوالات من النظام المصرفي وتشجيع عدم التدخل المالي.

وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خسائر حيث إن التحويلات تكون مرنة للغاية من حيث التكلفة. ولتجنب الخضوع للضريبة، سيلجأ المحولون إلى قنوات غير رسمية لتحويل الأموال من خلال الأصدقاء أو الأقارب أو ببساطة حمل الأموال بأنفسهم.

وكذلك حذر البنك الدولي من فرض الضرائب بسبب الاثار السلبية لها وابرز مبررات البنك في ذلك أن دخل المهاجرين يخضع بالفعل، من حيث المبدأ، للضرائب (سواء مباشرة أو غير مباشرة) في البلد المضيف، وان العمال المهاجرين الفقراء يتأثرون بشدة بتكلفة التحويلات.

واشار البنك الدولي إلى ان هناك آثارا سلبية ستنعكس على قنوات التحويلات ومنها اعمال اقتصادية وانسانية هامة ستتأثر بها اقتصاديات ومجتمعات دول المقيمين.

في حالة الموافقة.. التطبيق بالنصف الثاني من أكتوبر 2018

تعرض «الأنباء» الجدول الزمني لبدء تطبيق القانون منذ اقرار اللجنة المالية بالبرلمان كالتالي:

ـ 17 ابريل الجاري.. مناقشة الاقتراح الذي أقرته اللجنة المالية في جلسة عامة.

ـ 28 يونيو 2018.. انتهاء دور الانعقاد والعودة للانعقاد مرة أخرى في سبتمبر.

ـ 17 أكتوبر 2018.. الحد الأقصى لاصدار اللائحة التنفيذية بعد 6 أشهر من اقرار اللجنة المختصة للاقتراح.

وصرح صلاح خورشيد رئيس اللجنة المالية بمجلس الأمة في وقت سابق أن تطبيق قانون فرض ضرائب على تحويلات الوافدين قد يستغرق قرابة 6 أشهر منذ اقرار اللجنة المالية للاقتراح.

15٪ نمواً سنوياً بإيرادات التشغيل الأعلى بين البنوك الخليجية

البنوك الكويتية الأولى خليجياً.. بسياسات تشغيلية «غير»

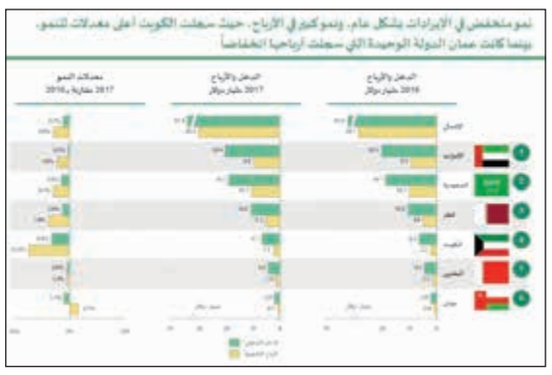

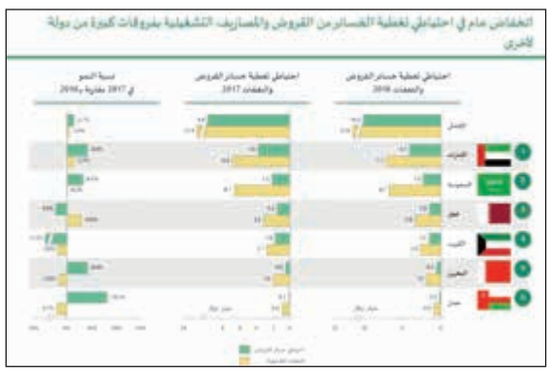

محمد عواضة

عرض تقرير مؤسسة BCG للأبحاث الاداء المصرفي لبنوك الخليج والمنطقة خلال العام الماضي والذي أظهر تفوقا كبيرا للبنوك الكويتية على مستوى الأداء التشغيلي خلال 2017 وهو ما تزامن مع تطبيق بنك الكويت المركزي لسياسة نقدية مغايرة وخاصة فيما يتعلق بالفائدة بعد أن خالف الاحتياطي الفيدرالي وثبت سعر الخصم مرتين مقابل رفع أميركي وخليجي وعلى الرغم من ذلك زادت الايرادات التشغيلية للبنوك الكويتية بمعدل 15٪ مقارنة بالعام قبل الماضي وبأكبر نسبة نمو خليجية.

تفوق بالايرادات والمصروفات

أظهر مؤشر بوسطن كونسلتينج جروب BCG للاداء المصرفي حول العالم تفوق معدل نمو الأرباح التشغيلية للبنوك الكويتية على كافة البنوك الخليجية ليصل الى 15٪ سنويا خلال العام 2017 وبفارق كبير عن المركز الثاني لصالح البنوك القطرية التي نمت ارباحها التشغيلية ب 7,6٪ سنويا وبزيادة 150٪ عن متوسط نمو الارباح التشغيلية للبنوك الخليجية البالغ 6٪.

ولم تكتف البنوك الكويتية بصدارة الايرادات التشغيلية فقط انما تصدرت قائمة البنوك الخليجية من حيث صافي الدخل التشغيلي بمعدل نمو سنوي وصل الى 6,6٪ فيما احتلت البنوك السعودية المركز الثاني بمعدل نمو لصافي الدخل التشغيلي بلغ 3٪ وبفارق يصل إلى قرابة 3 أضعاف متوسط نمو صافي الدخل التشغيلي لكافة البنوك الخليجية البالغ 2,3٪.

نمو إيرادات التشغيل على الرغم من تثبيت "المركزي" سعر الخصم مرتين في 2017

البنوك الكويتية حافظت على سياستها المتحفظة مقابل خفض "الخليجية" مخصصاتها بشكل جماعي

ويعكس تفوق البنوك الكويتية في تحقيق معدل نمو قوي لصافي الدخل التشغيلي لجانب الايرادات وجود سياسة لترشيد الانفاق التشغيلي في البنوك الكويتية.

تغريد خارج السرب

بلغ معدل نمو المخصصات لتغطية خسائر القروض بالبنوك الكويتية العام الماضي 15,1٪ وهو ما يمثل تغريد خارج السرب حيث تراجع متوسط تلك المخصصات بالبنوك الخليجية مجتمعة 2,7٪ سنويا وهو ما أثر ايجابا على الانفاق التشغيلي لدى البنوك الخليجية ودفع صافي الدخل التشغيلي للنمو.

وضغطت زيادة البنوك الكويتية لمخصصاتها على الانفاق التشغيلي للبنوك لتزيد 3,6٪ سنويا في الوقت الذي تراجعت فيه النفقات التشغيلية للبنوك الكويتية 1٪ سنويا في 2017.

وشهدت البنوك العمانية أكبر تراجع بمخصصات خسائر القروض بانخفاض سنوي بـ 16,5٪ تلتها كل من البنوك الاماراتية والبحرينية بمعدل تراجع سنوي بلغ 8,4٪ لكليهما.

تنوع الإيرادات

تعكس المؤشرات التي عرضها التقرير تنوعا في ايرادات الخدمات المصرفية التي حققتها البنوك الكويتية حيث نمت ايرادات الخدمات المصرفية للافراد العام الماضي بالبنوك الكويتية بمعدل 5٪ بزيادة 66٪ عن متوسط النمو بالبنوك الخليجية الذي وصل الى 3٪ اضافة الى نمو ارباح الخدمات المصرفية للشركات بالبنوك الكويتية بمعدل 5٪.

وينخفض معدل النمو السنوي لارباح الخدمات المصرفية المقدمة للشركات بالبنوك الكويتية عن متوسط معدل النمو بالبنوك الخليجية البالغ 14٪ ولكن معدل النمو الكبير خليجيا يرجع إلى القفزة الكبيرة التي شهدتها ارباح الخدمات المصرفية المقدمة للشركات بالبنوك السعودية بنسبة 24٪ والاماراتية بنسبة 15٪.

تفوق عالمي

حذر التقرير من ضرورة مراجعة معدلات ارتفاع الارباح التشغيلية للبنوك الخليجية التي جاءت بسبب انخفاض النفقات التشغيلية في الوقت الذي تراجع فيه معدل نمو الايرادات التشغيلية الى اقل من 10٪.

وأشار التقرير الى ان البنوك الخليجية تحافظ على تفوقها عالميا من حيث مستويات الايرادات التشغيلية. وارجع التقرير ذلك الفارق على الرغم من انخفاض معدل نمو الايرادات للبنوك الخليجية بسبب تراجع نمو الايرادات التشغيلية للبنوك العالمية بمعدل يفوق البنوك الخليجية.

حلت بالمرتبة الثانية خليجياً

الكويت تستحوذ على 33٪ من السائحين الأوروبيين القادمين للخليج

حلت الكويت بالمرتبة الثانية خليجيا بعدد السائحين الأوروبيين القادمين الى الخليج، حيث استحوذت على 33٪ من إجمالي الأعداد القادمة لدول مجلس التعاون، فيما تصدرت الإمارات القائمة مستحوذة على نسبة 44٪، وذلك وفقا لتقرير أصدرته «كوليرز إنترناشيونال».

وأضاف التقرير ان دول الخليج استقبلت مجتمعه 30 مليون أوروبي خلال السنوات الثلاث الماضية، وقد حظيت كل من الإمارات والكويت بنصيب الأسد من عدد المسافرين الأوروبيين القادمين إلى دول الخليج، حيث استقبلت الإمارات 13 مليون سائح، وتلتها الكويت بـ 10 ملايين، ثم السعودية بعدد 4,2 ملايين سائح بين عامي 2015 و2017، بينما كانت البحرين البالغ تعداد سكانها 400 ألف نسمة هي الأقل زيارة من قبل السياح الأوروبيين.

وتختلف أهداف السفر لدى السياح الأوروبيين الوافدين إلى مدن الخليج الرئيسية من وجهة إلى أخرى، فالمسافرون إلى الإمارات هم في الغالب من الباحثين عن الترفيه، بينما يرتاد الكويت والسعودية مسافرو قطاع الشركات.

وتوقع التقرير أن يرتفع عدد الزوار القادمين من أوروبا إلى دول مجلس التعاون بنسبة 17٪ خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020، وبذلك بفضل وجود خيارات متنوعة لرحلات الطيران وأسعار تذاكر الطيران التنافسية وزيادة عدد الفنادق متوسطة التكلفة في المنطقة.

وتمثل الإمارات والسعودية أبرز الوجهات المفضلة في منطقة دول مجلس التعاون بالنسبة للزائرين الأوروبيين، حيث من المتوقع أن تستقبل الإمارات 14,5 مليون زائر، والسعودية 5,4 ملايين شخص، وعمان 2,21 مليون شخص، والبحرين 1,72 مليون شخص، والكويت 738 ألف شخص من الآن وحتى 2020.

وسيسافر نحو 24,6 مليون شخص من دول الاتحاد الأوروبي إلى دول الخليج على مدى السنوات الثلاث المقبلة من الآن وحتى العام 2020، وهي زيادة قدرها 4 ملايين مسافر إضافي بالمقارنة مع الفترة الممتدة من العام 2015 إلى العام 2017.

17 ٪ نمو عدد الزوار الأوروبيين للخليج بحلول 2020

24 مليون شخص من دول الاتحاد الأوروبي سيسافرون للخليج